

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكميلُ الحوار حول قاعدة "من أدرك"

لقد طالَ الشجاعُ حول اعتبار شرائط الصلاة أو عدم اعتبارها في تلك الركعة المُدركة، فقد استوجبَ البعضُ:

1. وجوب الركعة - نهاية الوقت - مع إمكانية الطهارة المائية فحسب.

2. بينما آخرون كصاحب العروة قد استوجب الركعة حتى مع توفر الطهارة الترابية أيضاً - حتى لو افتقد سائر الشرائط -

3. بينما الرأيُ السديدي يستدعي وجوب الركعة في نهاية الوقت: مع توفر كافة الشرائط كالطهارة الخيشية والقبلة و... فعلى منواله، لو حضره التراب دون سائر الشرائط لما اندرج ضمن القاعدة فلا يتوجب القضاء أيضاً إذ لم يتعذر الأداء بحقه - نظير المغلوب الذي لا شيء عليه إطلاقاً - إذ القاعدة تخص من أدرك ركعة بضم توفر بقية الشرائط أيضاً.

4. إلا أنَّ المشهور كالمحقق والعلامة في القواعد و ابن ادريس و الشيخ الطوسي، قد استظهروا من الروايات الوقت الاضطراريَّة بأنَّ الركعة المُدركة قد نزلت منزلة تمام الصلاة في الوقت فلا بد أن تنتهي له كافة الشرائط أيضاً لكي يتوجب عليه أداء الصلاة لدى الشارع، بينما وضعية مُدرك الركعة هي وضعية اضطراريه فيتناول إلى الشرائط الاضطراريه فيتوجب عليه الأداء و إفال القضاء.[1]

ثم إنَّ صاحب المدارك والمصالك والمحقق الثاني و الدروس والروضة والرياض قد آلت نتيجة فتوهُم إلى معتقدنا أيضاً - في وجوب توفر كافة الشرائط - إلا أنَّهم لم يستندوا إلى القدر المتيقن من القاعدة بل قد حملوا الطهارة الواردة على الغالب بعنوان المثال، إذ مسألة الطهارة كثيرة الإبتلاء، فلا يبعد أنَّ الشيخ وغيره قد قصدوا مطلق الشرائط أيضاً من هذا الباب.

وتنقيحاً أوسع لمستمسكنا - اتخاذ القدر المتيقن - تأكُّدُ بأنَّ لسانَ القاعدة ليس في مقام بيان اعتبار الشرائط أو عدم الاعتبار، فليست القاعدة مطلقةً كي يُتخذ إطلاقها - أي حتى توفر بعض الشرائط - بل القاعدة مجملةً من هذا البعد فلا إطلاق لها أساساً، لأنَّ ظاهرها هو في مقام تنزيل ركعة واحدة مقام الأربع أداء فحسب، فلو شككنا في اعتبار الشرائط في هذه الركعة المنزلة أو عدم اعتبارها، لأصبح من الدوران بين الأقل - كافة الشرائط - والأكثر - بعض الشرائط - فینحصر الحلُّ الوحيد في اتخاذ القدر المتيقن وهو الأقل، إذ يدور الأمرُ بين لزوم تحصيل الركعة مع جميع الشرائط - الأقل - وبين لزوم الركعة حتى مع بعض الشرائط كالطهارة فقط - الأكثر. ولهذا لو علم أنه لو تطهرَ مع سائر الشرائط لفاته الصلاة فعندهنْ نفي عدم وجوب الأداء و القضاء أيضاً إذ لا يندرج ضمن القاعدة.

وأمّا الحقيقةُ الشرعية أو المشرعية في "الركعة" فتخصُّ الأبحاث المفهومية اللفظية في الشريعة لا في مثل مقامنا حيث نود إحراز الامتثال خارجاً و كيفية تحقق المأمور به، لا تحديد مفهوم الركعة، إذن في مبحث الصحيح والأعمّ لو اخذنا الصحيح منها لوجبت كافة الشرائط، بينما وفقاً للأعمي سيتم الاقتصار على بعض الشرائط.

نعم نستعين هنا – لو لم تحرز الحقيقة المترتبة على "الظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب" فإن غلبة استعمال "الركعة" في سائر الروايات قد تكاثرت في الركعة التامة مع كافة الشرائط ولهذا ستعاضدنا هذه القاعدة كقرينة خارجية لكي نستظهر معنى الركعة في قاعدة "من أدرك" بأن مُرادها هي الركعة التامة فحسب.

فتلوياً مختصراً لتطبيقات القاعدة، نستعرض فرعاً من فروع العروة حول قاعدة "من أدرك" حيث يقول السيد اليزدي:

(مسألة ٣٢):

1. إذا ظهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت من الوقت ركعة مع إحراز (كافٍ) الشرائط وجب عليها الأداء، وإن تركت وجوب قضاها.

2. وإن لم تدرك ركعة من الوقت مع كافة الشرائط بل إنما لم تدرك أي شرط وإنما أدرك بعض الشرائط فلا (أداء ولا قضاء).

3. وإن كان الأحوط (وجوبياً) القضاء [2] إذا أدركت ركعة مع الطهارة، وإن لم تدرك سائر الشرائط.

4. بل الأحوط (وجوبياً) القضاء إذا ظهرت قبل خروج الوقت مطلقاً (حتى بلا طهارة لا ترابية ولا مائية ولا الطهارة الحديثة ولا الخبيثة فيجب الأداء على الإطلاق).

5. وإن أدركت (الحائض) ركعة مع التيمم (بحيث لو تطهّرت بالماء لما أدركت الصلاة ولكن لو تيّمت لأدركت) لا يكفي في الوجوب (الإتيان) إلا إذا كان وظيفتها التيمم (وأعاً بالمرض وفقدان الماء) مع قطع النظر عن ضيق الوقت (بمقدار ركعة فلا تَوجِّب الصلاة إذ ضيق الوقت لا يُسْوِي التيمم للدخول في الركعة الواحدة).

6. وإن كان الأحوط (استحباباً) الإتيان مع التيمم [3].

وإنما نستظهر -خلافاً للمحسّن الأعظم- الاحتياط الوجوبي كما قد قيدناه في متن العروة إذ الموضوع قبل الاحتياط -وهو وجوب الركعة الواحدة مع إحراز كافة الشرائط- يتفاوت مع الموضوع الآتي بعد الاحتياط وهو وجوب الركعة حتى مع بعض الشرائط ولهذا قد قال السيد: وإن لم تدرك سائر الشرائط بل الأحوط القضاء. فهذا الاحتياط وجوبي فيما لو حصلت الطهارة دون بقية الشرائط، و السر في إصدار هذا الاحتياط هو لرعاية آراء المسالك والذكرى و... [4]

وقد خالفنا -في عدم الوجوب الأدائي والقضائي- رهط من الأعظم ضمن تعليقهم على العروة، فلاحظوها جيداً.

وبالتالي إن الشوّق الحاصلة من المسألة المطروحة هي كالتالي:

1. لو تمكّن المكالف من امتثال ركعة مع قاطبة الشرائط فهو المسلّم من التنزيل في القاعدة بأنه أداء حتماً.

2. لو أدرك ركعة مع الماء فحسب بلا سائر الشرائط، فهو محظ النقاش، وقد استظهرنا انعدام الوجوب الأدائي والقضائي.

2. لو أدرك ركعة مع الطهارة الترابية فقط لأجل المرض مثلاً دون سائر الشرائط، فهو أيضاً موطن النزاع، وقد استظهرنا عدم الوجوب أيضاً نظراً إلى اتخاذ القدر المتيقّن.

3. لو أدرك ركعةً فتيمَّ لأجل ضيق الوقت - لا للمرض أو فقد الماء - كي يُدرك الصلاة، فكالسابق أيضاً.

[1] إنَّ مفاد الروايات المتقدمة تنزيل مدرك الركعة من آخر الوقت منزلة مدرك تمام الصلاة في الوقت، و كما أنَّ مدرك تمام الصلاة في الوقت إذا لم يتمكَّن من الشرائط الاختيارية كان وظيفته الفعل الاضطراري فكذلك مدرك الركعة من آخر الوقت. يتابع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، نقاًلاً عن الشيخ الطوسي، جلد: ٣، صفحه: ٢٦٤.

[2] * بل الأقوى؛ لعموم «من أدرك» المستلزم لتوسيع الوقت لمن كان فرضه - الصلاة مع سعته ذاتها. (آقا ضياء).

* لا يترك، بل لا يخلو من قوَّة. (صدر الدين الصدر).

* لا يترك و لو مع عدم إدراك الركعة، إلا مع الطهارة الترابية. (الإصطهباناتي).

* بل لا يخلو من قوَّة إذا كانت تتمكَّن من الشرائط الاختيارية قبل طهرها. (الحكيم).

* بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأظهر. (الخوئي).

[3] العروة الوثقى و التعليقات عليها، قم - ايران، مؤسسة السبطين عليهمما السلام العالمية، جلد: ٤، صفحه: ٣٧٨

[4] ولكن نلاحظ عليه بأنَّ الاحتياط في التفريع الثاني داخل ضمن موضوع التفريع السابق فليس بموضوع جديد لكي نقولَ بأنه موضوع جديد ليصبح الاحتياط وجوبياً، كلام، بل إنَّ هذه التعبير من مصطلحات الفقهاء الشائعة، و لهذا قد استعمل السيد "إن" الوصلية ليشير إلى أنَّ هذا الفرع يعدَّ قسماً من القسم المسبق، بحيث قد هدَّ السيدُ أن يحتاطَ استحباباً في فرض من الفروض المسبقة.